

لعنة الدم في أغسطس من رابعة إلى مذابح القتل الجماعي في مصر: لماذا تتكرر مشاهد العنف؟



السبت 15 أغسطس 2026 04:00 م

يعود شهر أغسطس في مصر كل عام محملاً بذكرى واحدة من أكثر الأحداث دموية في تاريخ البلاد الحديث، وهي فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس 2013، لكن أغسطس الجاري حمل مشاهد أخرى من الدم، مع تتابع عدد من جرائم القتل الجماعي التي أثارت صدمة واسعة بين المصريين، وأعادت فتح النقاش حول أسباب تصاعد العنف وتحول الخلافات الاجتماعية والأسرية إلى نهايات مأساوية.

فخلال أيام قليلة، شهدت مصر مذبحتين بارزتين في التجمع الخامس ومدينة 15 مايو، سبقهما خلال العام نفسه عدد من الجرائم الجماعية التي طالت أسراً كاملة، لتطرح تلك الوقائع تساؤلات حول العلاقة بين الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وبين انتشار العنف، وكذلك حول تأثير مشاهد الدم الكبرى في تشكيل الوعي الجمعي للمجتمع.

ولا يعني ذلك أن كل جريمة فردية ترتبط بشكل مباشر بأحداث سياسية، لكن باحثين وسياسيين يرون أن المجتمعات تتأثر بالنماذج الكبرى التي تقدمها حول معنى القوة والعقاب والمساءلة، وأن تكرار مشاهد العنف دون نقاش مجتمعي عميق قد يترك آثاراً على طريقة تعامل بعض الأفراد مع الخلافات.

من ذكرى رابعة إلى أغسطس المشتعل بالدم

تزامن تصاعد جرائم القتل الجماعي في أغسطس الجاري مع الذكرى الثالثة عشرة لفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى إعادة طرح سؤال أوسع حول حضور العنف في الذاكرة الجمعية للمجتمع المصري.

ويرى الباحث المصري مصطفى خضري أن فهم تصاعد جرائم القتل الجماعي لا يمكن فصله عن سياق اجتماعي وسياسي أعمق تشكلت ملامحه منذ أحداث 14 أغسطس 2013، معتبراً أن غياب المساءلة عن أحداث دامية كبرى قد يؤثر في إدراك المجتمع لعلاقة القوة بالعقاب.

وبشير هذا الطرح إلى أن الأفراد لا يتعلمون فقط من تجاربهم الشخصية، بل يتأثرون أيضاً بالنماذج التي يرونها حولهم، سواء داخل الأسرة أو المجتمع أو الدولة، وأن تراجع الإحساس بوجود حساب رادع قد يساهم في خفض الحواجز النفسية أمام ارتكاب العنف لدى بعض الفئات.

وفي المقابل، تؤكد تفسيرات أخرى أن جرائم القتل الجماعي ترتبط غالباً بتراكمات شخصية واجتماعية واقتصادية معقدة، ولا يمكن اختزالها في عامل واحد، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً.

مذابح متتالية حين تتحول الخلافات إلى قتل جماعي

شهد أغسطس الجاري مذبحة التجمع الخامس، التي قُتل فيها أربعة أفراد من أسرة واحدة، بعد أن أقدم شخص على استدراج رب الأسرة وقتله، ثم قتل الزوجة وابنتيهما، في جريمة هزت الرأي العام بسبب قرب الجاني من الضحايا.

وبعد أيام، وقعت مذبحة أخرى في مدينة 15 مايو جنوب القاهرة، خلال جلسة صلح أسرية، حيث أطلق مهندس النار، ما أدى إلى مقتل ابنته وشقيقي طليقته وشخص آخر، وإصابة اثنين بجروح خطيرة

ولم تكن هذه الوقائع معزولة عن سلسلة جرائم مشابهة شهدتها مصر خلال الفترة الأخيرة، من بينها مذبحة العياط التي قُتل فيها زوجة وثلاثة أطفال، ومذبحة دمنهور، وجريمة قتل حمامية الإسكندرية

كما كشفت بيانات مؤسسة "إدراك للتنمية والمساواة" عن تسجيل مئات الجرائم المتعلقة بالعنف ضد النساء خلال النصف الأول من العام الجاري، بينها جرائم قتل أسرية تصدر فيها الزوج كأحد أبرز الجناة، ما يعكس تصاعد العنف داخل الدوائر القريبة

وتكشف أغلب هذه الجرائم عن نمط متكرر، حيث يكون القاتل شخصًا يعرف الضحية جيدًا، سواء كان قريبًا أو شريكًا أو صديقًا، وهو ما يجعل الخطر أكثر تعقيدًا، لأن العلاقة التي يفترض أن توفر الحماية تتحول أحيانًا إلى مدخل للجريمة

أزمات متراكمة وصناعة لحظة الانفجار

يرى متخصصون أن جرائم القتل الجماعي لا تحدث عادة بسبب لحظة غضب عابرة فقط، بل نتيجة تراكم طويل من الضغوط والشعور بالعجز وفقدان السيطرة

ويشير سياسيون وخبراء إلى أن تدهور الظروف الاقتصادية، وارتفاع الأسعار، وتراكم الديون، والخلافات حول الميراث والشراقات، كلها عوامل تزيد من حدة التوتر داخل المجتمع، لكنها لا تصنع قاتلاً بمفردها، بل تتداخل مع عوامل نفسية واجتماعية

كما يبرز عامل بطء التقاضي كأحد الأسباب التي قد تؤثر في تصاعد النزاعات، إذ إن شعور بعض الأشخاص بأن استعادة حقوقهم تحتاج إلى سنوات طويلة قد يدفعهم إلى البحث عن حلول انتقامية خارج إطار القانون

ويرى خبراء أن مواجهة الظاهرة لا يمكن أن تكون أمنية فقط، بل تحتاج إلى تعزيز سرعة العدالة، ودعم مؤسسات الأسرة والمجتمع، ونشر ثقافة التعامل مع الخلافات بعيدًا عن العنف

وبين ذكرى رابعة التي ارتبطت في الذاكرة المصرية بمشهد دموي واسع، والمذابح الأسرية المتتابعة التي شهدتها البلاد، يبقى السؤال مطروحًا: هل تعكس هذه الجرائم أزمة عابرة أم مؤشرًا على تغير أعمق في علاقة المجتمع بالعنف والدم؟